

بخش عربی

الاعجاز القرآنی

(۹)



آية الله محمد هادي معرفه

مذهب الشريف المرتضى:

الشيخ وغيره (٤) - أنه أراد المعنى الوسط من التفسير المتقدمة عن صاحب الطراز. وهو أن العرب سلبوا العلوم التي يحتاج إليها في معارضة مثل القرآن، فخامة وضخامة، في وجازة اللفظ وظرافته، في سمو معناه ورفعته... من أين كانت العرب تأتي بمثل معانيه حتى ولو فرض قدرتها على صياغة مثل لفظه و لو يسيراً!

ومعنى السلب: عدم المنح، على ما سبق في تفسير الآية الكريمة: «ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ» (٥) وكذا قوله تعالى: «سَا ضَرِيفٌ عَن آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ» (٦) أي أنهم لفرط جهلهم و صمودهم في رفض الحق، حرموا من فيضه تعالى فلم يحفظوا ببركات رحمته: «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ» (٧) وذلك هو الخذلان والحرمان المقيت.

قال الطبرسي: سلب قدرتهم على التكذيب، بمعنى توفير الدلائل والبراهين القاطعة بحيث لاتدع مجالاً للشك فضلاً عن الردّ وإمكان التكذيب، «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ» (٨) فقد توقّرت المعاني الضخمة، وازدحمت

المعروف من مذهب الشريف المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦) في الإعجاز هو القول بالصرفة، نسبة إليه كل من كتب في هذا الشأن، قولاً واحداً. وكذا شيخه أبو عبد الله المفيد (المتوفى سنة ٤١٣) في أحد قوليّه (١) وتلميذه أبو جعفر الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠) في كتابه (تمهيد الأصول) الذي وضعه شرحاً على القسم النظري من رسالة (جمل العلم والعمل) تصنيف المرتضى. لكنه رجع عنه في كتابه (الاقتصاد بتحقيق مباني الاعتقاد) كتبه متأخراً، واعتذر عن تأييده للسيد في شرح الجمل باحتشام رأى شيخه عند شرح كلامه.

قال: كنت نصرت في شرح الجمل (تمهيد الأصول) القول بالصرفة، على ما كان يذهب إليه المرتضى (رحمه الله) حيث شرحت كتابه فلم يحسن خلاف مذهبه. (٢)

وأما تلميذه الآخر، أبو الصلاح تقي الدين الحلبي (المتوفى سنة ٤٤٧) فقد سار على منهج الأستاذ وارتضاه وجعله الأوجه من وجوه إعجاز القرآن. واستدل بما يكون تلخيصاً لدلائل السيد، ولم يزد عليه. (٣)

ويبدو من كلام السيد - وفيما نقل عنه

المعارف الجليلة، بين أحضان القرآن الكريم، بما بهر العقول و طار بالألباب... الأمر الذي سلب قدرة المعارضة عن أيّ معارض متى رامها، ولم يدع مجالاً للتفكير في مقابلته لأئى صنديد عنيد، مادام هذا الكتاب العزيز قد شمع بأنفه على كلّ مستكبر جبار عارض طريقه الى الإمام.

فلعلّ الشريف المرتضى أراد هذا المعنى، و أنّ اللفظ مهما جلّ نظمه و عزّ سبكه، فإنّه لا يبلغ مرتبة المعنى في جلاله و كبريائه، و التحدّي إنّما وقع بهذا الأهمّ الأشمل، قال: «فإن قال: الصرف عمّا ذا وقع؟ قلنا: عن أن يأتوا بكلام يساوى أو يقارب القرآن في فصاحته و طريقة نظمه، بأن سلب كلّ من رام المعارضة، العلوم التي تتأتى بها من ذلك. فإنّ العلوم التي بها يتمكن من ذلك ضرورة من فعله تعالى بمجرى العادة...» (٩).

تأمل هذه العبارة و أمعن النظر فيها، تجدها صريحة - تقريباً - في إرادة القدرة العلمية، التي هي حكمة إلهية يهبها لمن يشاء من عباده، و من يؤتى الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً. فهؤلاء حرّموا مقبلة لجاههم و عنادهم مع الحقّ. و هكذا فهم الأستاذ الرافعي تفسير مذهب

السيد في الصرفة، قال: و قال المرتضى من الشيعة: بل معنى الصرفة أنّ الله سلبهم العلوم... التي يحتاج إليها في المعارضة ليحيوا بمثل القرآن... فكأنه يقول: أنّهم بلغاء يقدرّون على مثل النظم و الأسلوب، و لا يستطيعون ما وراء ذلك ممّا لبسته ألفاظ القرآن من المعاني، إذ لم يكونوا أهل علم و لا كان العلم في زمنهم. (١٠)

و من قبل قال التفتازاني: أو بسلب العلوم التي لا بدّ منها في الإتيان بمثل القرآن، بمعنى أنّها لم تكن حاصلة لهم... أو بمعنى أنّها كانت حاصلة فأزّالها الله. قال: و هذا (سلب العلوم) هو المختار عند المرتضى... (١١)

قلت: ظاهر قول المرتضى هو الشقّ الأوّل من المعنيين: (أنّها لم تكن حاصلة لهم).

وللأستاذ توفيق الفيكيكي البغدادي محاولة مشكورة بشأن الدفاع عن موقف السيّد في مذهب الصرفة. إذ استعبد أن يأخذ مثل الشريف المرتضى و هو علم الهدى موضعاً يستعد عن موضع الشيعة الإمامية و إجماع محقّقيهم و هو رأسهم و سيّدهم، و كذا شيخه أبو عبد الله المفيد الذي هو أستاذ الكلّ و مفخر المتكلّمين.

قال: إنّ أقوال أئمة الإمامية المعتمدة المعتبرة، لا تختلف عن كلام أهل التحقيق من

و بعد... فالإيفاء بأمانة البحث يستدعى نقل كلام المرتضى بكامله، حسبما وصل إلينا من كُتبه و عن طريق تلميذه الأكبر الطوسي وغيره من الأقطاب:

قال السيد - في كتابه (الجمل) في باب ما يجب اعتقاده في النبوة - «وقد دلّ الله تعالى على صدق رسوله محمد (صلى الله عليه وآله) بالقرآن، لأنّ ظهوره معلوم ضرورة، و تحدّية العرب و العجم معلوم أيضاً ضرورة، و ارتفاع معارضته أيضاً بقريب من الضرورة، فإنّ ذلك التعدّر معلوم بأدنى نظر، لأنّه لولا التعدّر لعرض، فأما أن يكون القرآن من فعله تعالى على سبيل التصديق له، فيكون هو العَلَمُ المعجز، أو يكون تعالى صرف القوم عن معارضته، فيكون الصرف هو العَلَمُ الدالّ على النبوة، و قد بيّنا في كتاب (الصرف) الصحيح من ذلك و بسطناه». (١٥)

و قد أوضح السيّد من مذهبه فسي مختلف كتبه و رسائله، التي تعرّض فيها لمسألة الإعجاز، منها ما جاء في كتابه «الذخيرة» في علم الكلام، قال فيه:

الذي نذهب إليه أنّ الله تعالى صرف العرب عن أن يأتوا من الكلام بما يساوى أو يضاوى

أساطين العلم و زعماء البيان في حقيقة الإعجاز، حتى لقد اشتهر قولهم: «القول بالصدفة كالقول بالصرفة» في الامتناع. كما نبه عليه العلامة الحجة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء. (١٢) قال: فنسبة القول بالصرفة - بمعناها الباطل - الى العلامة الجليل (المفيد) والى تلميذه (الشريف المرتضى) لا يحتملها النظر الصحيح بعد كون هذا الاحتمال مخالفاً لعقيدة الشيعة الإمامية و لأصول مبانيها.

قال: والذى نحتمله بل و نعتقه أنّ الشيخ المفيد معروف بقوة الجدل و التمرّس بفنون المناظرة، و كان كسقراط يلقي على تلاميذه مسائل دقيقة و يناقشهم فيها لاختبار عقولهم، و لاسيما شبهات المعتزلة كأراء النظام و أصحابه القائلين بالصرفة، و هي إحدى المسائل التي ناظرها أقطاب المعتزلة، فلعلّه وقع في نفوس البعض أنّه يقول بها، و هو اشتباه لا يستند الى تحقيق. (١٣)

و هكذا احتمل بشأن الشريف المرتضى - العلامة السيد هبة الدين الشهرستاني - أنّه كان معروفاً بقوة الجدل و التحوّل في حوار المناظرين الى هنا و هناك، فلم يعلم كونها عقيدة له و نظرية ثابتاً عليها... (١٤)

القرآن في فصاحته و طريقتة (أى سبكه في البيان) ونظمه، بأن سَلَبَ - كلٌّ من رام المعارضة - العلوم التي يتأتى ذلك بها، فإن العلوم التي بها يمكن ذلك ضرورية من فعله تعالى فيينا بمجرى العادة.

وهذه الجملة إنما تنكشف بأن يدلّ على أنّ التحدى وقع بالفصاحة بالطريقة في النظم. وأنهم لو عارضوه بشعر منظوم لم يكونوا فاعلين ما دعوا إليه. وأن يدلّ على اختصاص القرآن بطريقة في النظم مخالفة لنظوم كلّ كلامهم، وعلى أنّ القوم لو لم يصرّفوا لعارضوا. والذي يدلّ على الأول أنه (صلى الله عليه و

آله و سلم) أطلق التحدى و أرسله، فيجب أن يكون إنما أطلق تعويلاً على عادة القوم في تحدى بعضهم بعضاً، فإنها جرت باعتبار الفصاحة و طريقة النظم. ولهذا ما كان يتحدى الخطيب الشاعر، و لا الشاعر الخطيب، و أنهم ما كانوا يرتضون في معارضة الشعر بمثله إلاّ بالمساواة في عروضه و قافيته و حركة قافيته. و لو شكّ القوم في مراده بالتحدى لأستفهموه، و ما رأيناهم فعلوا، لأنهم فهموا أنه (صلى الله عليه و آله و سلم) جرى فيه على عاداتهم.

و مما يبين أنّ التحدى وقع بالنظم - مضافاً

الى الفصاحة - أننا قد بينا مقارنة كثير من القرآن لأفصح كلام العرب في الفصاحة. و لهذا خفى الفرق علينا من ذلك، و إن كان غير خافٍ علينا الفرق فيما ليس بينهما هذا التفاوت الشديد. فلولا أنّ النظم معتبر لعارضوا بفصيح شعرهم و بليغ كلامهم.

فأما الذى يدلّ على أنّهم لولا الصرف لعارضوا أننا قد بينا في فصاحة كلامهم ما فيه كفاية، و النظم لا يصح فيه التزايد و التفاضل، و لهذا يشترك الشاعران في نظم واحد لا يزيد أحدهما فيه على صاحبه و إن زادت فصاحته على فصاحة صاحبه.

و اذا لم يدخل في النظم تفاضل فلم يبق إلاّ أن يكون الفضل في السبق إليه. و هذا يقتضى أن يكون السابق ابتداءً الى نظم الشعر قد أتى بمعجز، و أن يكون كلٌّ من سبق الى عروض من أعارضه و وزن من أوزانه كذلك... و معلوم خلافه. و ليس يجوز أن يتعدّر نظم مخصوص بمجرى العادة على من يتمكن من نظوم غيره، و لا يحتاج في ذلك الى زيادة علوم، كما قلنا في الفصاحة. و لهذا كان كلٌّ من يقدر من الشعراء على أن يقول في الوزن الذى هو الطويل قدر على البسيط و غيره و لو لم يكن إلاّ على

الاحتذاء وإن خلا كلامه من فصاحة. وهذا الكلام قد فرغناه واستوفيناه في كتابنا في جهة إعجاز القرآن (١٦)

وإليك من كلام الشيخ في شرح مذهب السيد، أورده في شرح الجمل... قال: «والذي اختاره (رحمه الله) في كته أن جهة إعجازه الصرفة، وهي أن الله تعالى سلب العرب العلوم التي كانت تتأتى منهم بها الفصاحة التي هي مثل القرآن متى راموا المعارضة، ولو لم يسلبوها لكان ذلك ممكنا، وبه قال النظم ونصره أبو إسحاق النصيبيني...

قال: واستدل على صحة مذهبه في الصرفة بأن قال: لو كانت فصاحة القرآن خارقة للعادة لوجب أن يكون بينه وبين أفصح كلام العرب التفاوت الشديد الذي يكون بين الممكن والمعجز، فكان لا يشتبه فصل ما بينه وبين ما يضاف إليه من أفصح كلام العرب، كما لا يشتبه الحال بين كلامين فصيحين وإن لم يكن بينهما ما بين الممكن والمعجز، الاترى أن أحدنا يفصل بين شعر الطبقة العليا من الشعراء وبين شعر المحدثين بأول نظر ولا يحتاج في معرفة ذلك الفصل إلى الرجوع إلى من تنهى في العلم بالفصاحة، وقد علمنا أنه ليس بين هذين

التفاوت ولم يرتفع التفاوت؟
فإن قيل: الفرق بين أفصح كلام العرب وبين القرآن موقوف على متقدمي الفصحاء الذين تحدوا به!

قلنا: لو وقف ذلك عليهم، فأما من ينكر الفرق بين أشعار الجاهلية والمحدثين، فإن أشار بذلك إلى عوام الناس والأعاجم منهم ومن لا يعرف الفصاحة أصلا ولا خيرا، فلا ينكر. وإن أشار إلى العلماء والأثباء الذين عرفوا الفصاحة وتدربوا بها، فإن ذلك لا يخفى عليهم.

فإن قال: الصرفة عمّاذا وقع؟
قلنا: الصرفة وقع عن أن يكون يأتوا بكلام يساوى أو يقارب القرآن في فصاحته وطريقة نظمه بأن سلب كل من رام المعارضة العلوم التي تتأتى بها من ذلك، فإن العلوم التي بها

يتمكّن من ذلك ضرورة من فعله تعالى بمجرى العادة، و على هذا لو عارضوه بشعر منظوم لم يكونوا معارضين، و الذى يدلّ على ذلك أنّه (عليه السلام) أطلق و أرسله فوجب أن يكون إنّما أطلق تعويلاً على ما تعارفوه فى تحدّى بعضهم بعضاً، فإنّهم اعتادوا ذلك بالفصاحة و طريقة النظم و لهذا لم يتحدّ الخطيب الشاعر و لا الشاعر الخطيب، بل لم يكونوا يرتضون فى معارضة الشعر إنّما بالمساواة فى عروضه وقافيته و حركة القافية المطلوبين. و لو شكّ القوم فى مراده لاستفهموه، فلما لم يستفهموه دلّ على أنّهم فهموا غرضه...

و أمّا الذى يدلّ على أنّه لولا التصرف لعارضوه، فهو: أنّه إذا ثبت أنّ فى فصيح كلامهم ما يقارب كثيراً من القرآن، و النظم لا يصحّ فيه التزايد و التفاضل، بدلالة أنّه يشترك الشاعران فى نظم واحد لا يزيد أحدهما على صاحبه و إن تباينت فصاحتها.

و إذا لم يدخل النظم تفاضل لم يبق إنّما أن يقال: الفضل فى السبق إليه، وذلك يقتضى أن يكون من سبق الى ابتداء الشعر أتى بمعجز، و كذلك كلّ من سبق الى عروض من أعاريضه أو وزن من أوزانه أن يكون ذلك معجزاً منه، و

ذلك باطل، و ليس يستعذّر نظم مخصوص بمجرى العادة على من يتمكّن من نظوم غيره و لا يحتاج فى ذلك الى زيادة علم، كما نقول فى الفصاحة. ألا ترى أنّ كلّ من قدر من الشعراء على وزن الطويل يقدر على البسيط و غيره، و لو كان على أنّ كلّ من قدر من الشعراء على وزن الطويل يقدر على البسيط و غيره، و لو كان على سبيل الاحتذاء، و إن خلا كلامه من فصاحة. فعلم بذلك أنّ النظم لا يقع فيه تفاضل. فإن قيل: قولكم هذا يخرج القرآن من كونه معجزاً على الحقيقة، لأنّ على هذا المذهب، المعجز هو الصرف، و ذلك خلاف إجماع المسلمين!

قلنا: هذه مسألة خلاف لا يجوز أن يدعى فيها الإجماع، على أنّ معنى قولنا معجز فى العرف بخلاف ما هو فى اللغة، و المراد بذلك فى العرف ماله حظّ فى الدلالة على صدق من ظهر على يده، و القرآن بهذه الصفة عند من قال بالصرف، فجاز أن يوصف بأنّه معجز. و إنّما ينكر العوام أن يقال: القرآن ليس بمعجز متى أريد به أنّه غير دالّ على النبوة و أنّ العباد يقدرون عليه، فأما أنّه معجز بمعنى أنّه خارق للعادة بنفسه أو بما يستند إليه فهو موقوف على العلماء المبرّزين و المتكلّمين المحقّقين...

فإن قيل: لو كان المعجز هو الصرف لما خفى ذلك على فصحاء العرب، لأنهم إذا كانوا يتأتى منهم قبل التحدي ما تعذر بعده وعند روم المعارضة، والحال في أنهم صرفوا عنها ظاهرة جلية، فلا يبقى بعد هذا شك في النبوة، وكيف لم ينقادوا لها؟

قلنا: لا بد أن يعلموا تعذر ما كان متأتياً منهم، لكن يجوز أن ينسبوه الى الاتفاق أو الى السحر على ما كانوا يرمونه به. واعتقادهم في السحر معروف، وكذلك في الكهانة، ولو سلموا من ذلك لجاز أن ينسبوا ذلك الى الله تعالى فعله لا للتصديق بل لمحنة العباد أو للجد أو البختة أو إقبال الدوائر، كما يعتقد ذلك كثير من الناس، و يجوز أن يدخل عليهم الشبهة في ذلك. على أنهم يلزمهم مثل ما أكرموناه بأن يقال: إن كانت العرب تعلم أن القرآن خرق العادة بفصاحته فأى شبهة بقيت عليهم فلم ينقادوا له؟ فأى جواب أجابوا به فهو جوابنا بعينه.

فإن قيل: إذا كان الصرف هو المعجز فلم لم يجعل القرآن من أرك الكلام وأقله فصاحة ليكون أبهر في باب الإعجاز؟ قلنا: لو فعل كذلك لكان جائزاً لكن المصلحة معتبرة في ذلك، فلا يمنع أنها اقتضت

أن يكون القرآن على ما هو عليه من الفصاحة، فلأجل ذلك لم ينقص منه، ولا يلزم في باب المعجزات أن يفعل بفعل كلما كان أبهر وأظهر، وإنما يفعل ما يقتضيه المصلحة بعد أن يكون دلالة الإعجاز قائمة فيه.

ثم يقال: هلا جعل الله تعالى القرآن أفصح مما هو عليه بغايات لا تشبهه الحال فيه على من سمعه ولا يتمكن من جرده، فما أجابوا به عن ذلك فهو جوابنا بعينه.

وليس لأحد أن يقول: ليس وراء هذه الفصاحة زيادة لأنها الغاية في المقدور، وذلك أن هذا باطل لأن الغايات التي تنتهي الكلام الفصيح إليها غير محصورة ولا متناهية، ولو انحصرت لوجب أن يسلب الله العرب في الأصل العلم بالفصاحة ويجعلهم في أدون الرتبة منها ليبيّن مزية القرآن وتزول الشبهة.

ثم يقال لهم: لم لم يجبه الله تعالى الى ما التمسوه منه من المعجزات من إحياء عبدالمطلب ونقل جبال تهامة عن موضعها أو يفجر لهم الأرض ينبوعاً أو يسقط السماء عليهم كسفاً وغير ذلك من الآيات التي طلبوها؟ فكلمنا أجابوا به بمثله نجيب.

فإن قيل: إذا لن يخرق القرآن العادة

التي قيل في وجه الأعجاز، قال: «وأما من قال: إنَّ القرآنَ نظمه و تأليفه مستحيلان كخلق الجواهر و الألوان» فقله باطل لأنَّ الحروف كلُّها من مقدورنا و الكلام يتركَّب من الحروف التي يقدر عليها كلُّ متكلم. فأما التأليف فإطلاقه مجاز في القرآن لأنَّ حقيقته في الأجسام، وإتِّما يراد في القرآن حدوث بعضه في أثر بعض، فإن أُريد ذلك فذلك إتِّما يتعذَّر لفقد العلم بالفصاحة و كيفية إيقاع الحروف، لا أنَّ ذلك مستحيل، كما أنَّ الشعر يتعذَّر على المفهم لعدم علمه بذلك، لا أنَّه مستحيل منه من حيث القدرة و متى أُريد باستحالة ذلك ما يرجع الى فقد العلم فذلك خطأ في العبارة دون المعنى.

فأما من قال: جهة إعجاز القرآن النظم دون الفصاحة، فقد بيَّنا أن ذلك لا يقع فيه التفاضل، و في ذلك كفاية، لأنَّ السبق الى ذلك لا بدُّ أن يقع فيه مشاركة بمجرى العادة.

و أما من جعل جهة إعجازه ما تضمَّنه من الإخبار عن الغيوب، فذلك لا يشكُّ أنَّه معجز لكن ليس هو الذي قصد به التحدَّى و جعل العَلَم المعجز، لأنَّ كثيراً من القرآن خال من الإخبار بالغيب، و التحدَّى وقع بسورة غير معيَّنه...

و أما من جعل وجه إعجازه انتفاء الاختلاف

بفصاحته فلم شهد له بالفصاحة متقدِّموا العرب كالوليد بن المغيرة و انقياده له، ولم أجد دعوته كثير من الشعراء كالنابغة الجعدي و لييد بن ربيعة و كعب بن زهير و الأعشى الكبير، لأنَّه يقال: إنَّه توجَّه ليسلم فمنعه أبوجهل و خدعه و قال: إنَّه يُحزَم عليكم الأطيبين الزنا و شرب الخمر، و صدَّه عن ذلك، فلولا أنَّه بهرهم فصاحته و إلَّا لم ينقادوا له.

قلنا: جميع ما شهد به الفصحاء من فصاحة القرآن فواقع موقعه، لأنَّ من قال بالصرفة لا ينكر مزية القرآن على غيره بالفصاحة و البلاغة، و إنَّما يقول: هذه المزية ليست ممَّا تخرق العادة و يبلغ حدَّ الإعجاز، فليس في طرب الفصحاء و شهادتهم بفصاحة القرآن و فرط براعته ما يوجب بطلان القول بالصرفة و أمَّا دخولهم في الإسلام فالأمر بهرهم و أعجزهم، و أتى شيء أبلغ في ذلك من تعذَّر المعارضة متى راموها مع تسهّل الكلام الفصيح عليهم إذا لم يعارضوا. فأما معارضة مسيلمة فمن أدلَّ دليل على القول بالصرفة لأنَّه لو لم يكن صحيحاً لعارض الفصحاء كما عارض و أوردوا مثل ما أوردته...» (١٧).

و بعد ذلك أخذ في التود على سائر الوجوه

عنه فإنما يمكن أن يجعل ذلك من فضائل القرآن و مزاياه، و أمّا أن يجعل ذلك وجه الإعجاز فلا، لأنّ الناس يتفاوتون في انتفاء الاختلاف و التناقض عن كلامهم، فلا يمتنع أن ينتفى ذلك كلّه عن كلام المتيقظ المتحفّظ، فمن أين أنّ ذلك خارق للعادة، و قوله تعالى: «و لو كان مِن عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^(١٨) فإنما يعلم به أنّه لو كان من جهة غيره لوجد فيه اختلاف كثير بعد العلم بصحّة القرآن و كونه صادراً من جهته، فأما قبل ذلك فلا.^(١٩) و هكذا تعرّض القطب الراوندي لحديث الصرفة - على ما ذهب إليه المرتضى - و استوفى البحث فيه على أسلوبه الكلامي الجدلي.

قال - فيما ذكر من وجوه إعجاز القرآن :-
«فأول ما ذكر من تلك الوجوه، ما اختاره المرتضى، و هو أنّ وجه الإعجاز في القرآن أنّ الله سبحانه صرف العرب عن معارضته، و سلبهم العلم بكيفيّة نظمه و فصاحته، و قد كانوا - لو لا هذا الصرف - قادرين على المعارضة متمكّنين منها».

قال: استدل المرتضى (رحمه الله) على أنّه تعالى صرفهم عن المعارضة، و أنّ العدول عنها

كان لهذا، لا لأنّ فصاحة القرآن خرقت عاداتهم... بأنّ الفصل بين الشيتين إذا كثر لم تقف المعرفة بحالهما على ذوى القرائح الذكيّة دون من لم يساوهم، بل يغنى ظهور أمريهما عن الرويّة بينهما، و هذا كما لا يحتاج الى الفرق بين الخزّ و الصّوف الى أحذق البرّازين، و إنّما يحتاج الى التأمل، الشديد، المتقارب الذي يشكل مثله، و نحن نعلم أنّا على مبلغ علمنا بالفصاحة، نفرّق بين شعر امرئ القيس و شعر غيره من المحدثين، و لانحتاج في هذا الفرق الى الرجوع الى من هو الغاية في علم الفصاحة، بل نستغنى معه عن الفكرة، و ليس بين الفاضل و المفضول من اشعار هؤلاء و كلام هؤلاء قدر ما بين الممكن و المعجز، و المعتاد و الخارج عن العادة... و إذا استقرّ هذا، و كان الفرق بين سور المفضّل و بين أفصح قصائد العرب غير ظاهر لنا - الظهور الذي ذكرناه - و لعلّه إن كان ثمّ فرق فهو ممّا يقف عليه غيرنا، و لا يبلغه علمنا، فقد دلّ على أنّ القوم صرفوا عن المعارضة، و أخذوا على غير طريقها.^(٢٠)

و قد عقد (القطب) باباً في الصرفة، و أخذ في تقريرها و رد الاعتراضات الواردة عليها. و الظاهر أنّه أخذها من كلام السيّد في كتابه أو من

تقرير بعض تلاميذه كالشيخ والحلبى و غيرهما...

ومن ثم فإن ما يذكره هنا يعدّ من أجلّ معتمد السيّد فى اختياره لمذهب الصرفة، فيجدر نقل كلامه بتمامه:

قال: و تقرير ذلك فى الصرفة هو أنّه لو كانت فصاحة القرآن فقط خارقة، لوجب ان يكون بينه و بين أفصح كلام العرب التفاوت الشديد الذى يكون بين الممكن والمعجز، وكان لا يشتبه فصلّ بينه و بين ما يضاف إليه من أفصح كلام العرب، كما لا يشتبه الحال بين كلامين فصيحين، وإن لم يكن بينهما ما بين الممكن والمعجز. الا ترى أنّ الفرق بين شعر الطبقة العليا من الشعراء، و بين شعر المحدثين يُدرك بأوّل نظر، و لاحتاج فى معرفة ذلك الفصل الى الرجوع الى من تنهى فى العلم و الفصاحة، و قد علمنا أنّه ليس بين هذين الشعرين ما بين المعتاد و الخارق للعادة. فإذا ثبت ذلك، و كنّا لانفوّق بين بعض قصار السور و بين أفصح شعر العرب، و لا يظهر لنا التفاوت بين الكلامين، الظهور الذى قدّمناه، فلمْ حصل الفرق القليل، ولم يحصل الكثير؟! و لمْ ارتفع اللبس مع التقارب و لم يرتفع مع التفاوت؟!...

قال: والاعتراضات على ذلك كثيرة، منها: قولهم: أنّ الفرق بين أفصح كلام العرب و بين القرآن موقوف على متقدّمى الفصحاء الذين تحدّوا به.

والجواب: أنّ ذلك لو وقف عليهم مع التفاوت العظيم، لوقف مادونه أيضاً عليهم، و قد علمنا خلافه.

فأمّا من ينكر الفرق بين أشعار الجاهليّة و المحدثين، فإن أشار بذلك الى عوامّ الناس و الأعاجم فلا ينكر ذلك، وإن أشار الى الذين عرفوا الفصاحة، فإنّه لا يخفى عليهم.

فإن قالوا: الصرف عمّا ذا وقع؟

قلنا: الصرف وقع أن يأتوا بكلام يساوى أو يقارب القرآن فى فصاحة، و طريقة نظمه، بأن سلب كلّ من رام المعارضة التى يتأتى بها ذلك. فإنّ العلوم التى يتمكّن بها من ذلك ضروريّة من فعل الله تعالى بمجرى العادة، و على هذا لو عارضوه بشعر منظوم، لم يكونوا معارضين.

يدلّ عليه أنّه (صلى الله عليه وآله) أطلق التحدى و أرسله، فوجب أن يكون إنّما أطلق تعويلاً على ما تعارفوه فى تحدى بعضهم بعضاً، فإنهم اعتادوا ذلك بالفصاحة و طريقة النظم، و

لهذا لم يتحدّ الخطيب الشاعر، ولا الشاعر الخطيب، ولو شكّوا في مراده لاستفهموه، فلما لم يستفهموه دلّ على أنّهم فهموا غرضه، ولو لم يفهموه لعارضوه بالشعر الذي له فصاحة كثيرة من القرآن، واختصاص القرآن بنظم مخالف لسائر النظم يعلم ضرورة.

ثم عاد الى الاستدلال، قائلاً: والذى يدلّ على أنّه لولا الصرف لعارضوه، هو أنّه إذا ثبت في فصيح كلامهم ما يقارب كثيراً من القرآن، والنظم لا يصحّ فيه التزايد والتفاضل، بدلالة أنه يشترك الشاعران في نظم واحد. لا يزيد أحدهما على صاحبه، وإن تباينت فصاحتهما.

وإذا لم يدخل النظم تفاضل، لم يبق إلا أن يقال: الفضل في السبق إليه، وذلك يقتضى أن يكون من سبق الى ابتداء الشعر و وزن من أوزانه أتى بمعجز، وذلك باطل. ولا يتعدّر نظم مخصوص بمجرى العادة على من يتمكن من نظوم غيره، ولا يحتاج في ذلك الى زيادة علم كما يقول في الفصاحة. فمن قدر على البسيط يقدر على الطويل وغيره، ولو كان على سبيل الاحتذاء، وإن خلا كلامه من فصاحة. فعلم بذلك أن النظم لا يقع فيه تفاضل.

ثم أورد الاعتراضات على ذلك من وجوه:

أحدهما: أنهم قالوا: يخرج قولكم هذا القرآن من كونه معجزاً على ذلك، لأنّ على هذا المذهب، المعجز هو الصرف، وذلك خلاف إجماع المسلمين.

الجواب: أنّ هذه المسألة خلاف، لا يجوز أن يدعى فيها الإجماع. على أنّ معنى قولنا «معجز» في العرف بخلاف ما في اللغة، والمراد به في العرف: ماله حظّ في الدلالة على صدق من ظهر على يده.

والقرآن بهذه الصفة عند من قال بالصرفة، فجاز أن يوصف بأنّه معجز. وإنّما ينكر العوام أن يقال: القرآن ليس بمعجز، متى أريد به أنّه غير دالّ على النبوة، وإنّ العباد يقدرون عليه. وإنّما أنّه معجز بمعنى أنّه خارق للعادة بنفسه، وبما يسند إليه، فموقوف على العلماء المبرزين.

على أنّه يلزم من جعل جهة إعجاز القرآن الفصاحة، الشناعة، لأنّهم يقولون: إنّ من قدر على الكلام من العرب والعجم يقدر على مثل القرآن، وإنّما ليست له علوم بمثل فصاحته.

الثاني: إذا كان الصرف هو المعجز، فلم لم يجعل القرآن من أركّ الكلام وأقلّه فصاحة ليكون أبهر في باب الإعجاز؟!

الجواب: لو فعل ذلك لجاز، لكن المصلحة

معتبرة في ذلك، فلا يمتنع أنّها اقتضت أن يكون القرآن على ما هو عليه من الفصاحة، فلأجل ذلك لم ينقص منه شيء.

ولا يلزم في باب المعجزات أن يفعل ما هو أبهر وأظهر، وإنّما يفعل ما تقتضيه المصلحة، بعد أن تكون دلالة الإعجاز قائمة فيه.

ثم يقال: هلّا جعل القرآن أفصح ممّا هو عليه؟ فما قالوا فهو جوابنا عنه، وليس لأحد أن يقول: ليس وراء هذه الفصاحة زيادة، لأنّ الغايات التي ينتهي إليها الكلام الفصيح غير متناهية.

ثالثها: لو كان المعجز الصرف لما خفي ذلك على فصحاء العرب، لأنّهم إذا كانوا يتأتّى منهم فعل التحدي، ماتعدّر بعده وعند روم المعارضة، فالحال في أنّهم صرفوا عنها ظاهرة، فكيف لم ينقادوا؟

والجواب: لا يبد أن يعلموا تعدّر ما كان متأتياً منهم، لكنّهم يجوز أن ينسبوه الى الاتفاقات، أو الى السحر، أو العناد، و يجوز أن يدخل عليهم الشبهة.

على أنّهم يلزمهم مثل ما أزمونا، بأن يقال: إنّ العرب إذا علموا أنّ القرآن خرق العادة بفصاحة، فأى شبهة بقيت عليهم؟ ولم لم ينقادوا؟ فجوابهم جوابنا.

رابعها: إذا لم يخرق القرآن العادة بفصاحة، فلم يشهد له بالفصاحة متقدمو العرب...؟

والجواب: جميع ما شهد به الفصحاء من بلاغة القرآن فواقع موقعه، لأنّ من قال بالصرفة لا ينكر مزية القرآن على غيره بفصاحته، وإنّما يقول: تلك المزية ليست ممّا يخرق العادة و تبلغ حدّ الإعجاز... و أمّا دخولهم في الاسلام فلأمر بهرهم وأعجزهم و أى شيء أبلغ من الصرفة في ذلك؟! (٢١) الى هنا يتحدّ كلام القطب مع كلام الشيخ في تأييد مذهب الصرفة، و يتعرضّ القطب لسائر الوجوه التي قيل بها في باب الإعجاز، و أخذ يناقشها... و أخيراً يعرّج الى القول بالصرفة ثانياً و يأخذ في تأييده بما ليس في كلام الشيخ.

قال: ثم لندكر وجهاً آخر للصرفة، وهو أنّ الأمر لو كان بخلافه، و كان تعدّر المعارضة المبتغاة و العدول عنها لعلمهم بفضلها على سائر كلامهم في الفصاحة، و تجاوزه له في الجزالة، لوجب أن يقع منهم معارضة على كلّ حال، لأنّ العرب الذين خوطبوا بالتحدي و التثريب، و جهوا بالتعنيف و التبيكيت، كانوا إذا أضافوا فصاحة القرآن الى فصاحتهم، و قاسوا بكلامهم كلامه، علموا أنّ المزية بينهما انما تظهر لهم

دون غيرهم ممن نقص عن طبقتهم و نزل عن درجتهم دون الناس جميعاً ممن لا يعرف الفصاحة و لا يأنس بالعربية، و كان ما عليه دون المعرفة لفصيح الكلام من أهل زماننا ممن خفى الفرق عليهم بين مواضع من القرآن و بين فقرات العرب البديعة و كلمهم الغربية، فأى شىء أقعد بهم عن أن يعتمدوا الى بعض أشعارهم الفصيحة، و ألفاظهم المنثورة، فيقابلوه، و يدعوا أنه مماثل لفصاحته أو أزيد عليها، لاسيما و أكثر من يذهب الى هذه الطريقة يدعى أن التحدى وقع بالفصاحة دون النظم و غيره من المعانى المدعاة فى هذا الموضوع.

قال: فسواء حصلت المعارضة بمنظوم الكلام أو بمنثوره، فمن هذا الذى كان يكون الحكم فى هذه الدعوى، و جماعة الفصحاء أو جمهورهم كانوا حرب رسول الله (صلى الله عليه و آله) و من أهل الخلاف عليه، لاسيما فى بدور الأمر و قبل أو ان استقرار الحجّة و ظهور الدعوة؟

و لا نعد الأعلى أن هذه الدعوى لو حصلت، لردّها بالتكذيب من كان فى حرب النبى (صلى الله عليه و آله) من الفصحاء، لكن كان اللبس يحصل و الشبهة تقع لكل من ليس من أهل

المعرفة. و كان لطوائف الناس من الفرس و الروم و الترك و من ماثلهم ممن لاحظ لهم فى العربية ما يتأكد الشبهة و تعظم المحنة و يخفى وجه الحق، عند تعارض الأقوال و تقابل الدعوى فى وقوع المعارضة موقعها، لأن الناظر إذا رأى جل أصحاب الفصاحة يدعى وقوع المعارضة، و قوما ينكرونها، كان أحسن حاله أن يشك فى القولين، فأى شىء يبقى من المعجز بعد هذا، و الإعجاز لا يتم إلا بالقطع على تعدد المعارضة، و التعذر لا يحصل إلا بعد العلم بأن المعارضة لم تقع، مع توفر الدواعى و قوة الأسباب!

قال: و ليس يحجز العرب عمّا ذكرناه و روع و لحياء، لأننا وجدناهم لم يروعوا عن السبّ و الهجاء و لم يستحيوا من القذف و الافتراء، و ليس فى ذلك ما يكون حجّة و لاشبهة، بل هو كاشف عن شدة عداوتهم، و أن الحيرة قد بلغت بهم الى استحسان القبيح الذى يكون نفوسهم تأباه، و اخرجهم ضيق الخناق الى أن أحضر أحدهم أخبار رستم و اسفنديار، و جعل يقض بها و يوهم الناس أنه قد عارض، و أن المطلوب بالتحدى هو القصص و الأخبار، و ليس يبلغ الأمر بهم الى هذا، و هم متمكنون ممّا ترفع الشبهة، فعدلوا عنه مختارين.

وليس يمكن لأحد أن يدعى أن ذلك ممًا لم يهتد إليه العرب، وأنه لو اتفق خطوره ببالهم لفعلوه، غير أنه لم يتفق. لأنهم كانوا من الفطنة والكياسة على ما لا يخفى عليهم معه أنفذ الأمرين مع صدق الحاجة وفوتها، والحاجة تفتق الجبل! هب أنهم لم يتفظنوا ذلك بالبدية، كيف لم يقفوا عليه مع التفكير، لأن العرب إن لم يكونوا نظارين، فلم يكونوا في غفلة مسخامة في العقول، ولا يجوز أن يذهب العرب جلهم عما لا يذهب عنه العامة، وقد كانوا يستعملون في حروبهم من الإرتجاز ما لو جعلوا مكانه معارضة القرآن كان أنفع لهم... انتهى، مع شيء من التلخيص. (٢٢)

فذلكة القول بالصرقة:

يتلخص مذهب الصرقة - على ما قاله وجوه أصحاب هذا الرأي - حسبما يلي: أولاً: قوله النظام (مبتدع هذه الفكرة): أن في نثر العرب و نظمهم ما لا يخفى من الفوائد، يعنى: فصاحة بالغة تضاهى فصاحة القرآن. وقد صرح بذلك الخفاجى والشريف المرتضى. استناداً الى قوله تعالى - حكاية عن العرب -: «لونشاء لقلنا مثل هذا...» (٢٣) يدل على أن العرب حسبت من نفسها القدرة على الإتيان بمثله سبكا و صياغة.

لولا أنه تعالى صرف همهم عن النهوض لمقابلته، وأمسك بعزيمتهم دون القيام بمعارضته.

ثانياً: ربط ابن حزم مسألة الإعجاز بمسألة الجبر فى الاختيار، وأن لامية جوهريّة فى القرآن لو لا المنع الخارجى. واستند الى ما يوجد فى القرآن من تفاوت فى درجة البلاغة، و من سرد أسماء زعم أن لاعجبية فى نضدها بما يفوق كلام العرب. كما أن فيه حكاية أقوال آخرين لم تكن معجزة، فلما حكاها الله تعالى فى القرآن أصارها معجزة و منع من مماثلته و حال دون إمكان النطق بمثلها أبداً. قال: وهذا برهان كافٍ لا يحتاج الى مزيد منه... و حمد الله أن هداه الى هذا البرهان الكافى الشافى... لولا أن الأستاذ الرافعى سخر من عقليته هذه الساذجة، قائلاً: بل هو فوق الكفاية، و أكثر من ذلك أنه لما جعله ابن حزم رأياً له أصاره كافياً و لا يحتاج الى مزيد بيان!

ثالثاً: استند السيد وأصحابه الى عدم ظهور فرق بين قصار السور و المختار من كلام العرب، و أنّ لما احتيج الى مراجعة الأذكياء من العلماء.

و النظم لا يصح فيه التزايد و التفاضل... كما

لايصح معارضة المنثور بالمنظوم... و قاس الخفاجي تلاؤم الكلمات في الجمل بتلاؤم حروف الكلم... ليكون خارجاً عن اختيار المتكلم...

و دليلاً على ذلك قالوا: لاشك أن العرب كانوا قادرين على التكلم بمثل مفردات الجمل و قصار تراكيبها مثل (الحمد لله) و (رب العالمين) و هكذا، فأجدر بهم أن يكونوا قادرين على تراكيب أكبر و جمل أطول.

و أيضاً فإن الصحابة الأولين ربما تردّدوا في آية أنها من القرآن؟ و كذا بعض السور القصار كالمعوذتين، رفض ابن مسعود كونهما منه! فلو كان النظم و البلاغة هما الكافيين للشهادة على القرآنية، فما وجه هذا التوقف و ذلك التردد أو الرفض؟! (٢٤)

و اخيراً قوله تعالى: «سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ» أي أصرفهم عن إبطالها بالمعارضة... هكذا زعموا...

و قد تقدّم الكلام عليها عند توجيه مذهب السيد في الصرفة...

پی نوشتها

١ - قال بذلك في كتابه (أوائل المقالات: ص ٣١) جاء فيه: «أن جهة ذلك هو الصرف من الله تعالى لأهل

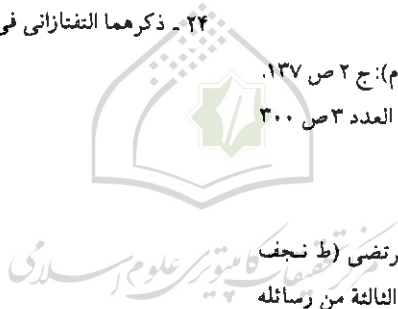
الفصاحة و اللسان عن معارضة النبي بمثله في النظام عند تحذبه لهم. و جعل انصرافهم عن الإتيان بمثله، و إن كان في مقدورهم، دليلاً على نبوته (صلى الله عليه و آله) و اللطف من الله تعالى مستمراً في الصرف عنه الى آخر الزمان. و هذا من اوضح برهان في الإعجاز و أعجب بيان. و هو مذهب النظم، و خالف فيه جمهور أهل الاعتزال». غير أن المعروف عنه في كتب الإمامية هو مواكبته مع جمهور العلماء. قال المجلسي (في البحار: ج ١٧، ص ٢٢٤) - في باب اعجاز المعجزات القرآن الكريم - «و أما وجه إعجازه فالجمهور من العلامة و الخاصة و منهم الشيخ المفيد (قدس الله روحه) على أن إعجاز القرآن يكونه في الطبقة العليا من الفصاحة، و الدرجة القصوى من البلاغة. هذا مع اشتماله على الإخبار عن المغيبات الماضية و الآتية، و على دقائق العلوم الإلهية، و أحوال المبدأ و المعاد، و مكارم الأخلاق، و الإرشاد الى فنون الحكمة العلمية و العملية، و المصالح الدينية و الدنيوية، على ما يظهر المتدبرين».

و هكذا ذكر عنه القطب الراوندي (في الخرائج و الجرائح: ص ٢٦٩)، قال - بعد أن جعل الوجه الأول - و هو القول بالصرفة - قولاً للسيد المرتضى - «و الثاني: ما ذهب إليه الشيخ المفيد، و هو أنه كان معجزاً من حيث اخص برتبة في الفصاحة خارقة للعادة...».

٢ - الإقتصاد: ص ١٧٣. و ستنقل كلامه في تمهيد الأصول، و هو المصدر الوحيد لتعريف مذهب السيد في الصرفة و دلائله و مبانيه.

٣ - في كتابه «تقريب المعارف» الذي وضعه في أصول المعتمدات: ص ١٠٥ - ١٠٨.

- ٤ - تقدّم عن القطب الراوندى برقم ٩ ص ٦٧، و عن ابن
مبشم برقم ١١ ص ٨٠
- ٥ - التوبة: ١٢٧.
- ٦ - الاعراف: ١٤٦.
- ٧ - الصف: ٥.
- ٨ - البقرة: ٢.
- ٩ - بنقل الشيخ فى التمهيد، و سيأتى تفصيله، و هكذا
جاء فى عبارة السيد من كتابه «الذخيرة» ص ٣٨٠.
- ١٠ - إعجاز القرآن: ص ١٤٤.
- ١١ - شرح المقاصد: ج ٢ ص ١٨٤.
- ١٢ - فى موسوعته القيمّة (الدين و الاسلام): ج ٢ ص ١٣٧.
- ١٣ - رسالة الاسلام الفاهرية السنة الثالثة: العدد ٣ ص ٣٠٠ -
٣٠١.
- ١٤ - المعجزة الخالدة: ٩٧ - ٩٨.
- ١٥ - جمل العلم و العمل للسيد المرتضى (ط نجف
١٣٨٧): ص ٤١ و طبعت مع المجموعة الثالثة من رسائله
راجع: ص ١٩.
- ١٦ - يريد به رسالته التى كتبها فى الصرفة (راجع الذخيرة
فى علم الكلام: تحقيق السيد أحمد الحسينى ص ٣٨٠ -
٣٨٢). و قد تعرّض فيها للإجابة على عدّة مسائل لها صلة
بمسألة الصرفة فى الإعجاز. و له أيضاً فى أجوبة مسائله
الرّسّية كلام حول مسألة الصرفة. (راجع المجموعة الثانية
من رسائل الشريف المرتضى: ص ٣٢٣ - ٣٢٦ المسألة
الثالثة من المسائل الرّسّية الأولى).
- ١٧ - تمهيد الأصول الذى وضعه شرحاً على القسم
النظري من جمل العلم و العمل: ص ٣٣٤ - ٣٣٨.
- ١٨ - النساء: ٨٢.
- ١٩ - تمهيد الأصول من جمل العلم و العمل: ص ٣٣٤ -
٣٣٥.
- ٢٠ - الخرائج و الجرائح: ج ٣، ص ٩٨١ - ٩٨٤ و راجع
مختصره المطبوع (سنة ١٣٠٥): ص ٢٦٩ و نقله فى البحار
ص ج ٨٩ ص ١٢٧ - ١٢٨.
- ٢١ - الخرائج و الجرائح: ج ٣ ص ٩٨٧ - ٩٩٢.
- ٢٢ - راجع الخرائج و الجرائح: ج ٣ ص ١٠٠٧ - ١٠١٠ و
البحار: ج ٨٩ ط بيروت ص ١٣٩ - ١٤١.
- ٢٣ - الانفال: ٣١.
- ٢٤ - ذكرهما التفتازانى فى شرح المقاصد: ج ٢ ص ١٨٤.





مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی